الوقائع الإقتصادية في ظل الأزمات

مفهوم الأزمة: فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدأ الخليقة ويمكن تعريفها عموما على انها "عبارة عن خلل يؤتى تأثيرا ماديا سواء سلبيا او إيجابيا على النظام ككل"

بالرغم من تعدد مفهوم الأزمة إلا أن هناك صفات تشترك فيها الأزمات بشكل عام وهي:

. 1المفاجأة، فهي حدث غير متوقع، حدث سريع وغامض. أو موقف مفاجئ حيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار.

.2 . جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الإستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.

. 3أنها مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم الثقة في البدائل المتاحة وخاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.

. 4 .ضيق الوقت المتاح لمواجهة اللزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه، جيدا حيث لا بد من تركيز الجهود لإتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

5. تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يخلق صعوبات ضخمة في السيطرة على الموقف وإدارته وبعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية الخ.

تعريف الأزمة المالية:

"الأزمة المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي. وهي مؤشر على هشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذاك".

وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها.

أنواع الأزمات: هناك عدة تصنيفات للأزمات منها: الأزمات الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية،...إلخ، ومن أهم أنواع الأزمات الاقتصادية هي الأزمات المالية

أنواع الأزمات المالية: ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية:

1-أزمات العملة (أزمة سعر الصرف): يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى تدهور خلال عام.

2-أزمات الأسواق المالية: تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة"الفقاعات"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر.

3-الأزمات المصرفية: يتم الحديث عن هذا النوع من الأزمات حين يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر(تجميد ودائع، غلق بنوك.....).

ومن أشهر الأزمات التي مر بها الإقتصاد العالمي نذكر:

1-أزمة الكساد العظيم 1929:

تعود الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمي) إلى ما حدث في سوق المضاربة المالية في بورصة وول ستريت بنيويورك عندما إنهارت أسعار الأسهم بشكل آثار الهلع والارتباك في يوم الخميس الأسود (1929-10-24) فأندفع أصحابها إلى بيعها بدليل عرض يومي 23و24 أكتوبر حيث تم بيع ما يقارب من 06 ملايين سند و13مليون سهم وارتفع عدد الأسهم المعروضة الى16 مليون سهم يوم29 أكتوبر في وقت حاولت فيه المصارف شراءها لكنها فشلت، وبصفة عامة فقد كان الانهيار الاقتصادي المالي شديد الوطأة داخل حدود الوم. أ. خصوصا وان أكثر من 5000 بنك أعلن إفلاسه، لتمتد الأزمة بعدها إلى أوربا ثم باقي دول العالم بشكل متفاوت.

2-أزمة الرهن العقاري 2008:

على مدار ثلاثين عاما الماضية شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، فحتى ثمانينات القرن الماضي، خضع السوق الثانوي للرهن العقاري في الولايات المتحدة لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة. وتمكنت الهندسة المالية من تحسين سيولة القروض المستخدمة في التمويل العقاري عن طريق توريق القروض العقارية، وكانت هذه الأوراق المالية منافسة للأوراق المالية الحكومية، من حيث السيولة وعدم وجود فرص لتعرض حاملها لمخاطر التوقف، وقد ساعد ذلك التصنيف الائتماني الجيد من طرف وكالات التصنيف .لقد ساهمت السياسة النقدية في الزيادة الأخيرة في أسعار المساكن والاستثمارات السكنية في الولايات المتحدة، ورغم تضخم أثرها على الأرجح كان نتيجة إرخاء معايير الإقراض ومبالغة المقرضين في المخاطرة. ومن جهة

أخرى أدت السياسة النقدية إلى زيادة عدد حالات الإفلاس من خلال رفع أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم .وعلى الرغم من دعم البنوك المركزية للسيولة، وتخفيض أسعار الفائدة، فقد تعمقت الأزمة واتسع نطاقها. ولا تشمل الخسائر في المؤسسات المالية الكبرى، تلك المرتبطة بقروض الرهن العقاري الثانوي، فحسب بل شملت أيضا المنتجات المهيكلة المرتبطة بها، والأنماط الأخرى من الرهونات الأمريكية، والعقارات التجارية، وقروض الشركات، وذلك نتيجة لإفتقار الانضباط الائتماني في جودة التوريق والوسطاء الماليين ووكالات التصنيف الائتماني.